

الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح

زكريا عبد الحميد باشا
قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

□ مقدمة:

عندما ارتفعت أسعار النفط في أوائل السبعينات بصورة مفاجئة وبمعدلات غير متوقعة أدى ذلك إلى حدوث ما يشبه الطفرة في إيرادات الأقطار العربية المنتجة للنفط. وقد استطاعت بعض هذه الأقطار، مثل الجزائر والعراق، التكيف بسرعة مع هذا الوضع الجديد ونجحت في استخدام هذه الإيرادات المتزايدة في تنفيذ برامج تنموية شاملة، وساعدها على ذلك القدرة الاستيعابية الكبيرة لاقتصادياتها والرغبة الجادة في تحقيق تقدم سريع وملحوس في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اختلف الوضع بالنسبة للأقطار العربية الصغيرة المنتجة للنفط مثل الكويت والإمارات العربية. فقد وجدت هذه الأقطار، بين عشية وضحاها، أنها تحقق إيرادات نفطية تفوق قدرتها على استيعابها محلياً في المدى القصير. وقد أدى ذلك إلى اتجاه حكومات هذه الأقطار إلى استثمار الإيرادات النفطية الزائدة عن حاجتها وقدرتها الاستيعابية في الأسواق الخارجية، كما أدى إنفاق هذه الأقطار لبلايين الدولارات في إنشاء المشروعات المحلية وفي بناء وتطوير هياكلها الأساسية (Infra Structure) إلى تدفق دائم متزايد للإنفاق الحكومي، مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال والتجار الذين تزايدت دخولهم وثرواتهم بمعدلات كبيرة وبالتالي توجههم إلى استثمار جزء من هذه الأموال خارج الحدود المحلية لأوطانهم. وباستمرار التدفق المتزايد للإيرادات النفطية تزايد دور وحجم ومجال تأثير الاستثمار العربي الخارجي^(١) سواء كان ذلك على المستوى الحكومي أو على المستوى الخاص.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة أهم العوامل المؤثرة والموجهة للاستثمارات العربية الخارجية والتوزيع النسبي لهذه الاستثمارات ومجالات أنشطتها. ثم بعد ذلك ستثير تساؤلاً

فرض نفسه على الساحة العربية عن مدى كفاءة وفعالية الواقع الحالي للاستثمارات العربية في تحقيق الطموحات والأهداف العربية، الإقليمية منها والقومية، ومن ثم سنحاول التوصل إلى تصور لأهم التغيرات المستقبلية التي يجب أن تطرأ على قنوات وتوجهات الاستثمار العربي الخارجي وأهم الإجراءات التي يجب أن تتخذ لكي تدفق هذا الاستثمار بالحجم المناسب في القنوات المطلوبة بما يساعد على تحقيق المصلحة الخاصة للمستثمر العربي والمصلحة العامة للعالم العربي.

أولاً - واقع الاستثمارات العربية الخارجية

يمكن القول أن الاستثمار العربي لم يحظ بالاهتمام الكبير على الصعيدين العربي والعالمي إلا بعد أن تحقق لمجموعة من الأقطار العربية المنتجة للنفط فوائض نقدية متزايدة نتيجة للزيادات المتعاقبة التي طرأت على أسعار النفط الخام بعد عام ١٩٧٤. وتوضح الإحصائيات المنشورة أن إجمالي فوائض دول الأوبك بلغت ٢٤٨ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩، يخص منها الأقطار العربية الأعضاء ٢٢٠ بليون دولار. وخلال الفترة السابقة بلغ صافي العملات الأجنبية المتوفرة لدى دول الأوبك ٢٧٣ بليون دولار، وقد وزعت هذه العملات كاستثمارات في الدول الصناعية على النحو التالي^(٢):

- ودائع مصرفية ١١٣ بليون دولار.
 - أوراق مالية ٨ بليون دولار.
 - استثمارات أخرى متنوعة ١٠٤ بليون دولار.
 - قروض لمؤسسات دولية (IBRD, IMF) ٦ بليون دولار.
 - تدفقات لدول نامية ٤٢ بليون دولار.
- وتشير إحصائيات أخرى أن قيمة الأصول الأجنبية للأقطار العربية ذات الفائض ارتفعت من ٨,٨ بليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٢٥٢ بليون دولار عام ١٩٨٠. وقد توزعت هذه الأصول على النحو الموضح بجدول (١) التالي^(٣):

جدول رقم (١)

الأصول الأجنبية للأقطار العربية ذات الفائض (بالبليون دولار) (١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠)

الدولة	١٩٧٢	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
السعودية	٢,٣	٦٤	٧٨	١٢٥
الكويت	٢,٤	٢٨	٤٨,٧	٦٥,١
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣	٩,٣	١٢,٢	١٨
قطر	٠,٤	٣	٤,٣	٦
العراق	٠,٧	٨,٦	١٧,٥	٢٥
ليبيا	٢,٧	٤,١	٦,٣	١٢,٩
الإجمالي	٨,٨	١١٧,٠	١٦٧	٢٥٢

يتضح لنا من الجدول السابق أن أكثر من ٧٥٪ من إجمالي الأصول الأجنبية للأقطار العربية ذات الفائض تملكها السعودية والكويت والإمارات العربية^(٤). مما يعطي هذه الأقطار الوزن الأكبر في مجال الاستثمار العربي الخارجي، كما أن أغلب الاستثمارات العربية الخارجية للقطاع الخاص تعود ملكيتها إلى مواطني هذه الأقطار الثلاثة.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية الخارجية ومجالات أنشطتها، فإنه من المعروف أن الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات تتدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية وبعض الدول والمناطق المتقدمة الأخرى، والنسبة الضئيلة المتبقية منها تتدفق إلى الأقطار العربية المجاورة.

فلو أخذنا الكويت على سبيل المثال، نجد أن الإحصائيات الرسمية تظهر أن حوالي ثلثي الاحتياطي المالي (الذي يزيد عن ٦٥ بليون دولار) مستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ما يزيد قليلاً عن الربع مستثمر داخل الكويت، أما نصيب الأقطار العربية الأخرى فيبلغ نسبته ٤,٨٪ فقط (أي حوالي ١,٨ بليون دولار). ومع أنه لا توجد إحصائيات رسمية عن توزيع استثمارات القطاع الكويتي الخاص، إلا أن الصورة العامة لهذا التوزيع لن تختلف كثيراً عن الصورة السابقة بل وربما تقل نسبة ما هو مستثمر منها في الأقطار العربية عن النسبة السابقة.

وبصفة عامة، فإن النشاط الاستثماري العربي في الولايات المتحدة الأمريكية يتركز في شراء أصول متنوعة من السوق المالي والنقدي، وفي امتلاك حصص صغيرة من مؤسسات مختلفة.

كما يتركز مجال نشاط الجزء الأكبر من أموال الحكومات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية في الإيداع المصرفي وفي شراء سندات وأذونات الحكومة الأمريكية، ويصف أحد المعلقين الأمريكيين النشاط الأخير بأنه «مساهمة في شراء جزء من تضخمنا وجزء من ديننا العام»^(٥).

أما الجزء الباقي فيستغل في شراء سندات وأسهم شركات أمريكية، ونادراً ما يوجه جزءاً من هذه الأموال في استثمارات مباشرة.

وقد بلغ إجمالي استثمارات الدول العربية المنتجة للنفط (بما فيها البحرين وعمان) التي تدفقت إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (٧٤ - ٧٩) ٣٤,٧٤١ بليون دولار. ويوضح جدول (٢) التالي التدفقات السنوية لهذه الاستثمارات وتوزيعها على المجالات الاستثمارية المختلفة.

جدول رقم (٢)
تدفقات الاستثمارات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩)
(بالبليون دولار)

التشاطر	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	الإجمالي (٧٤ - ١٩٧٩)
البنوك	٤,٠٠٨	٢,٦٣٨	٢,٠٠٥	-٠,٣٨١	-١,٣٨٨	٧,١٨	١٤,٠٦٢
أذونات وسندات خزانة	٠,٢	١,٧٩٧	٣,٨٨٧	-٤,٤٥١	-١,٧٨٥	١,٠١٥	٧,٥٣٥
سندات أميركية أخرى	٠,٨٩٢	١,٥٥٣	١,١٧٩	١,٦٩٥	٠,٨١	٠,٣٧٤	٦,٥٠٣
أوراق مالية أميركية	٠,٣٦١	١,٦٤٩	١,٨٠٣	١,٣٩٠	٠,٧٨١	٠,٦٥٧	٦,٦٤١
إجمالي التدفقات	٥,٤٦١	٧,٦٣٧	٨,٨٧٤	٧,١٥٥	١,٥٨٢	٧,١٩٦	٣٤,٧٤١

المصدر: (نفس المصدر السابق) Chase Trade Information Corporation, Vol. I, pp. 229-230.

ومن الأماكن غير العربية الأخرى التي تجذب الاستثمارات العربية، المملكة المتحدة، التي تعتبر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وإيطاليا، إلا أن تشريعات بعض هذه الدول قد تتطلب موافقة حكومية قبل الانخراط في استثمارات مباشرة.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الاستثمار العربي الخارجي بمنطقة جنوب شرق آسيا خاصة سنغافورة وهونج كونج وجزر البهاما حيث تسمح النظم السائدة في هذه الأماكن بتدفق الاستثمارات إليها بسهولة وحرية بعيداً عن العالم الغربي.

وإذا ما نظرنا إلى الاستثمارات العربية الخارجية في الوطن العربي نجد أن حجم هذه الاستثمارات يتسم بضآلة نسبية شديدة إذا ما قورنت بالاستثمارات الخارجية الأخرى، كما أن هذه الاستثمارات تتركز في الغالب على أنشطة غير إنتاجية. وتأتي معظم الاستثمارات العربية في الأقطار العربية من مصادر حكومية، وتمثل الاستثمارات الكويتية النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات.

وقد لوحظ خلال السبعينات، أن الاستثمارات العربية في الوطن العربي بدأت تنوع من مجالات أنشطتها بحيث أصبحت تشمل مجالات تجارية ومجالات إنتاجية وأنشطة متنوعة في قطاعات التعدين والبترو، والثروة الحيوانية، والنقل البحري وغيرها من القطاعات الأخرى. وقد بدأت هذه الأنشطة مدفوعة ببرامج طموحة آخذة في اعتبارها محاولة تحقيق نوع

من التواءم والمزج بين التقنية الغربية والموارد البشرية المحلية والمواد الخام. إلا أنه بمرور بعض الوقت فقدت هذه البرامج الكثير من اندفاعها وحماسها بمجرد ظهور المشكلات والعقبات التي بدأت تواجهها. ومع أن هذه المشكلات والعقبات كانت متوقعة، إلا أن تقدير حجمها ومدى الاستعداد لمواجهة تحدياتها والتغلب عليها لم يكن بالمستوى المطلوب. ومن ثم بدأت تثار مبررات وأسباب جنوح الاستثمارات العربية عن التدفق بالمستوى المطلوب والمناسب إلى الأقطار العربية ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة والتي لا تمتلك موارد مالية كافية. ومن بين هذه المبررات عدم كفاءة الهياكل الأساسية لهذه الأقطار وسيطرة البيروقراطية الإدارية على أجهزتها الحكومية مما يحول دون ترجمة التسهيلات والتشريعات المعلنة إلى واقع فعلي. ومن المبررات القوية الأخرى ندرة الموارد البشرية المحلية المدربة وقلة الخبرات الوطنية القادرة على تنفيذ المشروعات المختلفة وتشغيلها. وقد جاء على لسان أحد المستثمرين السعوديين أنه عندما يرغب في استثمار جزء من أمواله في أحد الأقطار العربية فلا بد من أن يديره بنفسه ولا يجد عادة، على حد قوله، من يديره له، لذا فإنه يفضل أن يستثمر في أماكن أخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث إذا اشترى حصة من إحدى المؤسسات هناك فسيجد بسهولة من يديرها له على الوجه المطلوب.

ومع ذلك نجد أن معظم الاستثمارات العربية التي لم تتعجل النجاح وسرعة التنفيذ والتي تغلبت تدريجياً على المشكلات والعقبات التي واجهتها، استطاعت في ظل التسهيلات القانونية الممنوحة والتآلف مع النظم الاجتماعية السائدة أن تحقق عوائد أعلى من معدلاتها من تلك المعدلات التي تحققها الاستثمارات في الدول الصناعية. وقد أدت هذه النتائج المشجعة إلى زيادة درجة التفاؤل بين المستثمرين العرب وزيادة إصرارهم على الاستثمار في الأقطار العربية، وقد صرح المرحوم أحمد الدعيج، أحد الشخصيات والمواهب الاقتصادية الكويتية المرموقة الذي اتسم بإخلاصه وحماسة للاستثمار في الأقطار العربية والذي كان يرأس ويشارك في عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الاستثمارية العربية، صرح في أكثر من ندوة عامة شارك فيها «إننا واجهنا في البداية متاعب جمة، سواء كان ذلك من جراء تعدد المشكلات التي واجهناها أو بسبب الجهد الكبير الذي بذلناه لكي نتقبلنا الأقطار المضيفة، إلا أننا في النهاية، وشيئاً فشيئاً، نجحنا ليس فقط في كسب التأييد والاحترام وإنما أيضاً في تحقيق التآلف ومواكبة الظروف السائدة بنجاح كبير».

ويمكن القول أن العقد الماضي يمثل مرحلة تجريبية هامة اكتسبت خلالها الاستثمارات العربية العاملة في الوطن العربي مجموعة كبيرة من الخبرات التي يمكن أن تجعل الصورة المستقبلية لهذه الاستثمارات أكثر إشراقاً وأكثر واقعية وأكثر تفاؤلاً.

ومن الملفت للانتباه أن النشاط الاستثماري العربي عندما يوجه إلى الأقطار العربية

فإنه عادة يوجه إلى تلك الأقطار التي يغلب عليها الطابع الرأسمالي الذي يعطي اهتماماً أكبر بالقطاع الخاص ولا يقيد الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. ومن الأقطار العربية التي شهدت نشاطاً ملموساً للاستثمار العربي مصر، تونس، المغرب، والأردن. ومن الطبيعي أن تختلف وتيرة هذا النشاط الاستثماري وفقاً للتقلبات السياسية التي تحدث على الساحة العربية، ويتجلى ذلك بوضوح في حالة مصر - في أعقاب زيارة السادات للقدس وعقده لاتفاقية «كامب ديفيد»، وفي لبنان عندما سادتها حالة عدم الاستقرار نتيجة لنشوب الحرب الأهلية التي ما زالت دائرة حتى الآن.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة توجه استثمارات القطاع الخاص من الأقطار العربية الخليجية المنتجة للنفط إلى الأقطار العربية الخليجية المجاورة كالبحرين وإلى بعض الإمارات العربية غير المنتجة للنفط مثل رأس الخيمة. وتمثل حصة البحرين من الاستثمارات العربية الخليجية أكبر حصة حظيت بها دولة عربية واحدة في السنوات الأخيرة، كما أنها تتضمن مشاريع استثمارية ضخمة نسبياً خاصة في قطاع الخدمات المصرفية الحرة (Off-shore Banks) وفي الصناعات البتروكيماوية وفي مجال بناء وتصلح السفن (الحوض الجاف).

إن التوزيع النوعي للاستثمارات العربية في الأقطار العربية يظهر أن هذه الاستثمارات اقتصرت على قطاعات وأنشطة محددة دون غيرها، ويمكن ترتيب هذه الأنشطة، وفقاً لحصتها النسبية، على النحو التالي:

- ١ - التمويل والخدمات المصرفية (البنوك)، ويمكن أن ندرك مدى أهمية الوزن النسبي لإجمالي الاستثمارات في هذه الأنشطة لو علمنا أن قيمة هذا النوع من الاستثمارات في البحرين وحدها تبلغ حوالي ٥٣٠ مليون دولار كما تبلغ في مصر حوالي ١٨٣ مليون دولار.
- ٢ - الصناعات البتروكيماوية.
- ٣ - العقارات.
- ٤ - الصناعات الخفيفة.
- ٥ - الخدمات السياحية والفنادق.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المشروعات الفردية الأخرى المتنوعة مثل مشروع الحوض الجاف في البحرين (١٩٢ مليون دولار) والشركة العربية للبوتاس في الأردن (٥٨,٥ مليون دولار).

وعند دراسة تدفقات الأموال العربية من الأقطار ذات الفائض إلى الأقطار العربية الأخرى لا يمكن أن نتجاهل الدور الذي لعبته مؤسسات التمويل العربية في هذا المجال. وقد بدأ هذا النوع من التعاون المالي قبل عام ١٩٧٣ حينما بادرت بعض الأقطار العربية بتوجيه

جزءاً من فوائضها لتنمية الاقتصاديات العربية الأخرى. فقد أسست الكويت في أواخر عام ١٩٦١ الصندوق الكويتي، الذي كان أول مؤسسة عربية تقوم بتقديم العون المالي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية. وتوالى بعد ذلك ظهور العديد من مؤسسات التمويل الإنمائي الخارجي في أقطار عربية أخرى.

ومن الجدير بالذكر أنه قبل عام ١٩٧٣ كانت الأقطار العربية الرئيسية المانحة للمعونات هي الكويت وليبيا والسعودية. أما الآن فإن جميع الأقطار العربية النفطية تساهم في هذا النشاط بما فيها الأقطار التي تقتصر بانتظام من أسواق المال الدولية مثل الجزائر والعراق.

وقد اقتصر الجزء الأكبر من المعونات العربية قبل عام ١٩٧٣ على تمويل المشروعات في الأقطار العربية فقط، إلا أنه بعد ذلك اتسع النطاق الجغرافي لهذه المعونات بحيث أصبح يشمل كل الدول النامية. وقد بلغ إجمالي المعونات العربية منذ عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٠ نسبة ١٢,٥ ٪ من إجمالي الفوائض المالية المودعة في المصارف العالمية. كما أن النسبة المئوية السنوية للمعونات خلال نفس الفترة تراوحت بين ٢,١٣ ٪ (عام ١٩٨٠) و ٦,٣٢ ٪ (عام ١٩٧٥) من الناتج القومي للأقطار المانحة. ويعطي جدول (٣) صورة واضحة عن هذه المعونات ووزنها النسبي خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٠).

جدول رقم (٣)

المعونات المالية العربية المقدمة من الأقطار النفطية إلى الدول النامية (١٩٧٤ - ١٩٨٠)

السنة	الفوائض المالية (بليون دولار)	المعونات المالية		
		(بليون دولار)	(٪ من الإنتاج القومي)	(٪ من الفوائض)
١٩٧٤	٥٧,٠	٤,٥	٥,٣٦	٨,٠
١٩٧٥	٣٥,٧	٦,٤	٦,٣٢	١٨,٠
١٩٧٦	٣٧,٢	٦,٨	٥,٧١	١٨,٠
١٩٧٧	٣٣,٥	٦,٧	٤,٧٦	٢٠,٠
١٩٧٨	١٣,٢	٤,٦	٢,٨٤	٣٥,٠
١٩٧٩	٧٢,٠	٦,٠	٢,٩٠	٨,٣
١٩٨٠	٨٦,٥	٦,٨	٢,١٣	٨,٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٢ - جدول (٢) ص ١٩٣ وجدول (٣) ص ١٩٨.

وقد بلغت حصة البلدان العربية من إجمالي العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية حتى ١٩٨١/١٢/٣١ نسبة ٥٣,٣ ٪^(٦). ومع أن إجمالي العون الإنمائي الذي تلقتة أربع عشرة دولة من الدول العربية ذات العجز بلغ ٢٥ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠، إلا أن هذا العون لا يمثل سوى نسبة ١٨,١ ٪ من إجمالي الاستثمارات

المخططة في هذه الأقطار^(٧). ويدل ذلك على عدم كفاية العون الإنمائي العربي لتلبية ما قد تحتاجه الأقطار العربية ذات العجز من أموال لتنفيذ استثماراتها المخططة، مما يدفع هذه الأقطار إلى الاقتراض من أسواق المال الدولية من جهة وإلى تقليص خططها الاستثمارية من جهة أخرى.

ومن المؤشرات الأخرى التي تدل على عدم كفاية المعونات المالية العربية للأقطار العربية ذات العجز انخفاض نسبة مساهمة هذه المعونات في التكوين الرأسمالي الثابت لهذه الأقطار، حيث لم تتعد هذه النسبة ١٢,٢ ٪.

ثانياً - تقويم واقع الاستثمارات العربية الخارجية

إن استعراضنا السابق للمصير الذي آلت إليه الفوائض المالية، التي تحققت حتى الآن للأقطار العربية النفطية ذات القدرة الاستيعابية المحلية المحدودة، يوضح بصورة قاطعة أن المستفيد الأكبر من هذا الواقع هو مجموعة الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية. فعلى ضوء الواقع الحالي لتوزيع هذه الفوائض، جغرافياً وكمياً ونوعياً، يمكن أن نستنتج بسهولة، على ضوء إيجابيات وسلبيات ممارسات السنوات الماضية، أن تكلفة الفرصة ليست في صالح الأطراف أو العناصر الأخرى من هذا الواقع ونقصد بهم الأقطار العربية ذات الفائض، الأقطار العربية النامية ذات العجز وبقية الأقطار النامية. ولكي نرى ذلك بصورة أكثر وضوحاً سنتناول بشيء من التفصيل أهم الآثار التي تركتها تجربة الفترة السابقة على كل طرف من الأطراف الأربعة (الدول الصناعية - الأقطار العربية ذات الفائض - الأقطار العربية الأخرى - الأقطار النامية).

(أ) الدول الصناعية:

تتمثل الفائدة المباشرة التي جنتها الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية في إعادة تحويل النسبة العظمى من الفوائض المالية إليها بشكل استثمارات مالية متنوعة ساعدت على تحقيق الاستقرار النقدي في هذه الدول من حيث توفير السيولة اللازمة للاستثمار وبالتالي زيادة التشغيل والإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدول الصناعية استفادت بصورة غير مباشرة من النسبة الضئيلة التي تبقت من هذه الفوائض والتي استفدت أما لتلبية المتطلبات المختلفة للأقطار النفطية نفسها وأما بشكل مساعدات وقروض واستثمارات في الدول النامية الأخرى غير النفطية، وتمثل هذه المكاسب غير المباشرة التي حققتها الدول الصناعية في الأشكال التالية:

١ - إن الزيادات الكبيرة التي طرأت على استيرادات الأقطار النفطية في السنوات الماضية، سواء كان ذلك لمواجهة المتطلبات الاستهلاكية المتزايدة أو لأغراض التنمية الاقتصادية

أولتلبية الاحتياجات العسكرية، أدت إلى زيادة معدلات تدفق الموارد المالية العربية إلى الدول الصناعية.

٢ - إن الجزء الأكبر من المساعدات والقروض التي حصلت عليها الدول النامية استخدمتها في الاستيراد من الدول الصناعية، أي أن هذه الأموال استقرت في النهاية في اقتصاديات الدول الصناعية.

٣ - إن الأموال التي أودعت في البنوك ومؤسسات التمويل في الدول الصناعية كان يعاد تدوير الجزء الأكبر منها بشكل قروض للدول النامية مقابل معدلات فائدة مرتفعة للغاية مما مثل عبئاً متزايداً على هذه الدول بدأ يظهر أثره بوضوح في السنوات الأولى من الثمانينات، وقد تفاقم هذا العبء إلى الحد الذي أصبح يمثل أزمة رهية تهدد السوق النقدية الدولية.

٤ - تدل الأحداث على أن العديد من الصفقات الاستثمارية العربية التي تمثلت في شراء عقارات أو حصص من شركات أميركية أو أوروبية كانت تتم بأسعار مغالي فيها بشكل كبير، كما ساعد بعض هذه الصفقات في إصلاح الوضع المالي المتدهور للشركات المشترية مما جنبها الانهيار والإفلاس. هذا بالإضافة إلى أن بعض رجال الأعمال الأميركيين كانوا يرون في بيع حصة من شركاتهم لمستثمرين عرب فرصة جيدة لفتح مجالات جديدة لمنتجاتهم في أسواق الشرق الأوسط.

٥ - ترتب أيضاً على مساهمة الأقطار النفطية في تقديم معونات وتيسيرات مالية ملموسة للدول النامية أن تقاعست الدول الصناعية عن تقديم الحد الأدنى لالتزامها بمساعدة هذه الدول. ويظهر ذلك جلياً من انخفاض نسبة المعونات التي قدمتها الدول الصناعية للدول النامية والتي بلغت عام ١٩٧٩ معدل ٠,٣٦٪ من إجمالي دخلها القومي، وهو نصف الهدف الذي حددته الأمم المتحدة في أوائل السبعينات.

(ب) الأقطار العربية النفطية ذات الفائض:

لا شك أن عملية تدوير الفائض المالية النفطية تعتبر مزيجاً من التحدي واغتنام الفرصة بالنسبة للأقطار العربية النفطية. ولا شك أيضاً أن هذه الأقطار تسمى دائماً إلى الاختيار بين القنوات البديلة الممكنة التي يمكن أن تتدفق فيها هذه الفائض بحيث تضمن عدم تآكل قيمتها الحقيقية، وتؤمن لها أكثر المجالات أمناً واستقراراً، وتحقق أعلى معدلات ممكنة لعوائدها بالإضافة إلى طموحها لاكتساب تأييد واحترام كافة دول العالم عامة وأقطار العالم العربي خاصة. وقد تكون الطفرة الكبيرة والسريعة التي تحققت بها هذه الفائض سبباً رئيسياً في تضيق مجال الرؤيا للاختيار بين البدائل المنظورة والمتاحة خلال السنوات القليلة الماضية. أما الآن فإن الوضع يختلف كثيراً عما كان عليه منذ سنوات مضت. فقد اتسع مجال الرؤيا،

وتعددت البدائل، واكتسبت الخبرات، وتوالى الأحداث، وظهرت نتائج بعض الممارسات، كل ذلك يمكن أن يساعد الأقطار النفطية على اتخاذ أفضل القرارات، وبدرجة كبيرة من الثقة، عند التفكير في إعادة تدوير الفوائض النفطية خلال السنوات المقبلة. ومن بين النتائج التي أفرزتها تجارب السنوات الماضية، والتي تمس الأقطار العربية النفطية بصورة مباشرة، نورد ما يلي:

١ - عندما تدفقت الفوائض العربية إلى أسواق الدول الصناعية، وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية، لم يتوفر لها فرصاً كافية للاستثمار المباشر. فبالإضافة إلى القيود التي كانت مفروضة على هذا النوع من الاستثمار استحدثت قيوداً أخرى أصبح بعضها فيما بعد قوانين نافذة المفعول. وقد أدت هذه القيود والعراقيل إلى إيداع القدر الأكبر من الفوائض النقدية في البنوك التجارية، وتوجه الجزء الباقي نحو مجالات الاستثمار في العقارات وفي أسواق الأوراق المالية. ولم يخل هذا النشاط من وجود بعض المشاكل والقيود. ففي أسواق الأسهم لا يمكن أن يتعدى الشراء نسبة مئوية صغيرة حتى لا تتأثر الملكية الوطنية خاصة في مؤسسات الصناعات العسكرية والتكنولوجية المتقدمة. وقد يتطلب الأمر أحياناً الحصول على موافقة حكومية قبل إتمام بعض الصفقات كبيرة الحجم. أما أسواق السندات، فإن التعامل فيها يتطلب قدراً من الحيلة والحذر نظراً لأن بعضها لا يمكن تداوله بحرية كافية، كما هو الحال في بعض السندات الحكومية. كما أن الاستثمار في العقارات لم يخل أيضاً من وجود بعض المشكلات التي تمثلت أما في أسعار مغالى فيها، أو في قيود مفروضة، بالإضافة إلى وجوب الحرص على عدم التوسع في هذا المجال والالتزام بحد أعلى لإجمالي الصفقات في بلد واحد تحسباً لوقوع أحداث أو مخاطر مفاجئة غير متوقعة.

٢ - إن المجالات الاستثمارية السابقة التي آل إليها نشاط التدفقات النقدية في الدول الصناعية جعل هذه التدفقات عرضة للتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية غير المستقرة مثل أسعار صرف العملات، ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة. والمعروف أن السنوات الأخيرة من السبعينات شهدت انخفاضاً ملحوظاً في أسعار صرف العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار الذي وصل سعره إلى أدنى مستوى له، كما أن معدلات التضخم في الدول الصناعية واصلت ارتفاعها وزادت نسبتها عن ٢٠٪ في بعض هذه الدول مثل المملكة المتحدة وإيطاليا، وترددت أسعار الفائدة بين الانخفاض تارة وارتفاع تارة أخرى. وعلى ضوء هذه التغيرات يمكن أن نتوقع حدوث انخفاض في القيمة الحقيقية للفوائض النقدية النفطية التي تدفقت إلى الدول الصناعية.

ومن الأحداث الأخرى التي يصعب تجاهلها، الخسارة الكبيرة التي تعرض لها مستثمرون خليجيون نتيجة للمضاربة في سوق المعادن النفيسة وخاصة الذهب. فالمعروف أن أسعار الذهب تقلبت، خلال السنوات الأخيرة من السبعينات، بصورة لم تحدث من قبل وربما

لن تتكرر مرة أخرى في المستقبل القريب، فقد حدث أن ارتفع سعر الأوقية الواحدة من الذهب حتى وصل ٨٥٠ دولار، وأثيرت حينئذ تكهنات باحتمال استمرار الارتفاع حتى يصل السعر إلى مستوى ١٠٠٠ دولار. إلا أنه خلال حوالي شهر واحد انخفض السعر بشدة إلى ما يقرب من مستوى ٥٥٠ دولار للأوقية. وقد ترتب على هذا الوضع خسارة مبالغ طائلة في سوق المضاربة بالذهب، وأثيرت وقتها تكهنات أن جزءاً كبيراً من تلك الخسارة يخص مستثمرين عرب، كما لمحت هذه التكهنات إلى تقديرات للخسارة تشير الفزع والأسى والخسرة. والذي يمنعنا من ذكر هذه التقديرات هو عدم وجود جهة معينة يمكن الوثوق بها والإشارة إليها كمصدر علمنا. ومع ذلك فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه قد حدثت خسارة، وأن الخسارة كانت بحجم كبير^(٨).

وإذا انتقلنا إلى مجال الاستثمارات المباشرة، التي وإن كانت محدودة الحجم نسبياً، نجد أنها لم تسلم أيضاً من تعرضها لبعض المنغصات التي ترتبط بطبيعة الدول الرأسمالية بوجه عام والولايات المتحدة الأميركية بوجه خاص. ومن أهم هذه المنغصات ارتفاع المعدلات الضريبية على الدخول والأرباح والتي تصل إلى نسبة تعتبر من أعلى النسب في العالم. والمعروف أن هذه النظم الضريبية لا تميز بين المستثمر الأميركي والأجنبي. وقد يكون من السهل أحياناً تبرير أو قبول التصاعد الحاد في معدلات الضرائب التي يدفعها المستثمر الأميركي، فبالإضافة لأنها وسيلة اقتصادية لإقلال التفاوت بين المستويات المختلفة للدخول، فإنها أيضاً تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة والتي منها تنفق على المجالات الخدمية والأمنية المختلفة من أجل تحقيق الأمن والرخاء للمواطن الأميركي. فهل يمكن القبول بمثل هذا المنطق في حالة المستثمر الأجنبي؟

٣ - لقد أثيرت أحياناً، في الدول الرأسمالية المضيفة للاستثمارات العربية، زوبعة من المناقشات وتعالق الصيحات مدوية ومحدرة من أن هذه الاستثمارات يمكن أن تمثل في المستقبل وسيلة ضغط سياسية على هذه الدول، كما أنها يمكن أن تمثل أيضاً مدخلاً للسيطرة الاقتصادية. وإذا نظرنا إلى مدى صحة هذين الادعاءين، على ضوء الأحداث المتتالية على الساحة العربية وعلى ضوء تصريحاتهم وتوضيحاتهم، لملكتنا الدهشة والتعجب، ولوجدنا أن هذه الادعاءات لا تتفق مع المنطق والواقع. فلو كان الادعاء الأول صحيحاً، ولو حتى بدرجة محدودة، لتمكنا من حل، أو السير في اتجاه حل الكثير من مشكلاتنا السياسية التي يساهم في حدوثها وتصاعدها مواقفهم المتحيزة ضدنا والتي يعلنون عنها صراحة، دون تردد ودون اعتبار، في شتى المناسبات والمحافل والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، أن واقع تطور الأحداث على الساحة العربية يؤكد أن ما حدث هو عكس ذلك تماماً. فمشكلاتنا السياسية، التي هم أطرافاً فيها، زادت حدة وتعقيداً وتنوعاً، وتحديهم لنا وتحيزهم ضدنا زادت درجته وتنوعت سبل الإفصاح عنه والجهربه، وما أدل على ذلك من الاتفاق الاستراتيجي الذي أعلن عن

عقده مؤخراً بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني الذي بدأ يدخل إلى حيز التنفيذ الفعلي المعلن بعد أن كان شبه مستتراً من قبل. إن الواقع الذي تطورت عليه الأحداث السياسية في العالم العربي دفعني إلى الاعتقاد في كثير من الأحيان، وأرجو أن أكون مخطئاً في اعتقادي، أن تراكم معظم الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يمثل وسيلة ضغط سياسية علينا بدلاً من أن تكون لنا، حيث أصبحنا أكثر دبلوماسية في التعبير عن استيائنا من مواقفهم وأكثر تردداً في توجيه النقد المباشر لسياساتهم وأقل حدة وشجاعة في ردود أفعالنا تجاه تحيزهم ضدنا. وقد يكون ذلك بدافع الخوف من فقد هذه التراكمات النقدية أو حرماننا منها بأسلوب أو بآخر كالتجميد مثلاً، وما حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد الأرصد الإيرانية يؤكد أن احتمالاً كهذا هو احتمال وارد.

إما عن الادعاء الثاني بأن الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد معظم هذه الاستثمارات، يمكن أن يمثل مدخلاً للسيطرة الاقتصادية، فإنهم استبعدوا هذا الاحتمال وسخروا منه قبل أن نستبعده نحن ونسخر منه. وفي هذا الصدد فإنني لن أجد أقوى تعبيراً وأكثر منطقية ودلالة من وجهة نظرهم وتوضيحاتهم المدعمة بالأمثلة الصارخة التي وصلت إلى حد الاستهزاء المستتر أحياناً والمعلن أحياناً. ففي تقرير لمؤسسة تيسيس للمعلومات الدولية وردت التوضيحات والأمثلة التالية^(٩):

١ - «وحتى لو كانت هناك خطة استراتيجية للعرب المنتجين للنفط للسيطرة على أوروبا والولايات المتحدة، فإنهم يكونوا قد تحركوا حوالي بوصة واحدة في طريق طوله مائة ميل. ففي الولايات المتحدة، تمثل الاستثمارات المباشرة للحكومات العربية نسبة تقل عن واحد بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة».

٢ - «إن تعبيرات الخوف من أن العرب أخذوا يسيطرون على مساحات زراعية أميركية ضخمة يمكن أن تهدى من روعها الإحصائيات التالية: أن ثلاثة بالمائة فقط من المساحة الزراعية الأميركية تتبدل ملكيتها سنوياً، وخمسة بالمائة فقط من هذه الثلاثة بالمائة يشتريها أجانب، وواحد بالمائة فقط من هذه الخمسة يشتريها عرب (أي أن ما يشتريه العرب سنوياً من الأراضي الزراعية الأميركية تصل نسبته إلى ٠,٠٠٠٠١٥ من مساحة هذه الأراضي)». فهل يمكن أن يطلق على هذه المساحة المشتراه سنوياً مساحات ضخمة؟

٣ - «لقد كان من الشائع في الماضي خلال السبعينات تقدير عدد الأيام من إنتاج النفط العربي التي تلزم لشراء شركة (IBM) بالكامل (٢١٠ يوم) أو لشراء كل المساحة الزراعية في ولاية أيوا (٣٧٤ يوم). وما يجعل هذه المقارنة مقارنة مضللة هو الفرضية أن الإيرادات النفطية تزود العرب ببعض نقود الجيب الزائدة فقط للشراء بها هنا وهناك، فالحقيقة أن الإنتاج النفطي يزودهم أساساً بكل الدخل الذي تعيش عليه الأقطار

النفطية وتستخدمه في تنمية اقتصاداتها. وباستخدام منطق مماثل، يمكن القول أن الأمريكيين يتجون قدراً من السلع والخدمات كل سنة (مايساوي ٣ تريليون دولار) تمكنهم من شراء كل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا وبما تبقى بعد ذلك يمكنهم شراء ١٥ سعودية عربية».

٤ - «... ولم تقدم الكويت على أية استثمارات أخرى في العقارات البريطانية منذ شرائها شركة سانت مارتين في عام ١٩٧٤ الذي دعا إحدى الصحف البريطانية إلى كتابة «العرب قادمون» كخبر رئيسي في صدر صفحاتها. وقد تغاضى أحد رجال الأعمال السعوديين عن خطة لشراء أحد بنوك كاليفورنيا بعد أن اعترض حاملو الأسهم عن الاحتمالات المستقبلية للملكية العربية، وقد رفض أحد رجال البنوك السعوديين، الذي يعتبر من أثري أثرياء السعودية، شراء شركة أميركية رئيسية في حاجة ماسة لسيولة مالية وذلك بسبب خوفه من الحذر الذي يمكن أن ينجم عندما يعلم الجمهور أن سلعة منزلية تحمل اسماً مشهوراً أصبحت ملكيتها عربية».

ومن أهم هذه التأملات والتساؤلات نثر التالي:

١ - أليست مقدرة، الأقطار العربية عامة وذات العجز خاصة مضافاً إليها الأقطار النامية الأخرى الإسلامية منها وغير الإسلامية، على استيعاب الاستثمارات المباشرة لا حدود لها؟.

٢ - ألم تحقق معظم الاستثمارات التي تمت بالفعل في الأقطار العربية والنامية معدلات نسبية في عوائدها تعتبر من أعلى المعدلات إن لم تكن هي الأعلى على الإطلاق؟ (مثال ذلك بنك الكويت الاسكندرية الذي وزع أرباحاً سنوية زادت معدلاتها عن ٣٠٪ من بعض السنوات).

٣ - ولماذا الاقتصار في أنشطة معظم هذه الاستثمارات، مع محدوديتها، على الأنشطة ذات الصبغة الخدمية والعقارية دون الأنشطة الإنتاجية التي يمكن أن تساهم بدرجة أكبر وبصورة أفضل في تنمية اقتصادات هذه الأقطار؟ أيرجع ذلك إلى النظرة قصيرة المدى التي تنطلق إلى تحقيق عوائد سريعة وعالية؟.

٤ - ألم تحظ هذه الاستثمارات بالترحيب والتأييد والاحترام والتشجيع من كل الأقطار النامية على الإطلاق عندما ثبت للدول المضيفة حسن النية وجدية التوجه والإصرار على النجاح؟ فتخوف الأقطار العربية النامية وتشككها أمر منطقي في بادئ الأمر، وقد فرضت عليها هذه الحالة من التشكك والتردد الظروف التي مرت بها، ومعاناتها في ماضيها القريب والبعيد من الاستثمارات الأجنبية الاستعمارية التي امتصت ثرواتها واستنزفت جهد أبنائها وكبلت حريتها وحطمت كبرياءها وجعلتها تعاني من التخلف والتبعية حتى يومنا هذا.

٥ - هل حدث وأن ترددت الدول النامية في أي مناسبة كانت عن تقديم العون والتأييد الأدبي والسياسي للقضايا العربية بإجماع شبه كامل؟

وقد يكون من السهل الرد على هذه التساؤلات على النحو التقليدي غير الواعي الذي اتبع عادة في لقاءات وتقارير عديدة سابقة. وتتركز هذه الردود في العوامل الخمسة التالية:

١ - عدم توفر الاستقرار الداخلي في معظم الأقطار النامية بما فيها الأقطار العربية، واتباع بعضها أسلوب التخطيط والتوجيه الأمر في تنمية اقتصاداتها، مما يؤدي إلى تخوف أو عزوف الاستثمارات العربية عن استغلال الفرص المتاحة في بعض أو معظم هذه الأقطار مهما كانت مغرية ومجزية من الناحية الاقتصادية البحتة.

٢ - نقص أو تخلف التنظيمات الهيكلية الأساسية في هذه الأقطار (ويشمل ذلك الطرق والموانئ وشبكات المواصلات والاتصال... الخ).

٣ - عدم وجود أسواق مالية متطورة بحجم مناسب في اقتصادات هذه الأقطار مما يؤدي إلى محدودية المنافذ والقنوات الاستثمارية التي يمكن أن تتدفق من خلالها رؤوس الأموال إلى الوحدات والقطاعات المنتجة.

٤ - مشاكل ناجمة عن الأنظمة القانونية والتخلف الإداري وسيطرة البيروقراطية على المؤسسات الرسمية للدولة.

٥ - عدم توفر الموارد البشرية المحلية الفنية المدربة التي يمكن أن تساهم في بناء تنفيذ وتشغيل وإدارة المشروعات الجديدة.

٦ - عدم وجود مؤسسات لتحديد إقامة مشاريع الاستثمارات واحتمالات قطاعات الاستثمار.

٧ - عدم توفر دراسات محددة عن المشاريع الاقتصادية المجدية.

ولا يمكن القول بأن هذه المعوقات والمشكلات غير موجودة في مجموعة الأقطار النامية بما فيها الأقطار العربية، إلا أنه يمكن القول أيضاً بأن التغلب على هذه المعوقات والمشكلات ليس أمراً مستحيلاً صعب التحقيق خاصة عندما تتوفر الإرادة الجادة والعزيمة الصلبة وقوة الاحتمال. ولن يتوفر كل ذلك إلا من خلال الإحساس الصادق بوحدة الهدف والمصير ومن خلال ترجمة صادقة للشعارات المعلنة ولبنود الاتفاقيات المعقودة ولتوصيات الندوات والمؤتمرات العربية والدولية إلى واقع فعلي بعيداً عن المزايدات والنزعات الإقليمية والمحلية والصراعات الأيديولوجية الزائفة البعيدة كل البعد عن تعاليم القرآن والسنة.

ويجب على مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي أن تعمل على خلق المؤسسات المشتركة كمؤسسات المقاولات العربية التي تستطيع أن تنمي القدرات العربية في مجالات

قطاعية لتحل محل الأجانب تدريجياً في الاستثمار المشترك. كما أن مجال إقامة الصناعات والمؤسسات الخدمية يعتبر مجالاً ممكناً آخر للاستثمارات العربية.

ويشير السيد عبدالرحمن العتيقي وزير المالية السابق لدولة الكويت ضمن حديث له^(١٠)، يؤكد فيه على الحاجة للاستثمار في دول العالم العربي نفسه، على أن «هذه الدول قادرة على منحنا فرصاً استثمارية جيدة إذا أخذنا بعين الاعتبار الثروات المعدنية والأسواق المتزايدة في الحجم. كما أن تسهيل تنقل العمالة وتوسيع فرص التعاون الاقتصادي بين الدول العربية سيعود بالنفع على الجميع. ولا بد للدول العربية أن تعي هذه الحقيقة وتعمل على وضع حد لمعاناة الشعب العربي على أرضه، أن قيام بعض الدول العربية بالسعي للحصول على دعم مالي من خارج العالم العربي، في الوقت الذي يفشل المستثمرون العرب في الحصول على فرص استثمارية مناسبة في وسط عالمهم مما يضطرهم للجوء إلى الخارج، تعتبر ظاهرة مؤسفة».

إننا إذا أردنا أن نتناول كل أو بعض الآراء المؤيدة للاتجاه السابق فلن نتمكن من حصرها ولن تتسع الصفحات مهما تعددت لتسجيلها، إلا أن ما يبشر بالخير ويدعو للتفاؤل أنه يوجد في صدر كل عربي أيّاً كانت اتجاهاته وميوله، خلجات وصيحات مكتومة تؤمن بهذا الشعور القومي، وقد تحررت بعض هذه الخلجات والصيحات وأخذت تعلن عن نفسها بترددات متزايدة وأصبح يسمع صداها في كافة أرجاء الوطن العربي، ونرجو أن تتحقق الاستجابة لها قبل انفلات الفرصة وفوات الأوان.

ثالثاً - الطموحات المستقبلية

إن تقويمنا السابق للواقع أو المصير الذي آلت إليه حتى الآن الفوائض المالية النفطية يوضح بصورة قد لا تقبل الجدل أن تكلفة الفرصة ليست في صالح الأقطار العربية النفطية ذات الفائض وليست في صالح الأقطار العربية الأخرى ذات العجز، كما أنها أيضاً ليست في صالح الدول النامية الأخرى. إن كل الاعتبارات السياسية والاقتصادية، على المستويات المحلية والأقليمية والقومية والدولية، تتطلب إعادة النظر بشكل جذري في الهيكل الجغرافي والتوزيع الكمي والنوعي للاستثمارات العربية الخارجية بحيث يتحقق في ظل الإطار الجديد الأهداف التالية:

١ - التوسع في المشاريع الاستثمارية التي تولد نمواً اقتصادياً واجتماعياً في الدول العربية الأقل نمواً والتي تعود على المستثمرين بربحية مناسبة، ويجب أن تتركز هذه المشاريع على الأنشطة الزراعية أولاً وعلى المنتجات الصناعية المناسبة ثانياً. وترجع أولوية الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي إلى حاجة الأقطار العربية الماسة لمنتجات هذا القطاع حتى يحقق أمنه الغذائي الذي بات في أدنى درجاته، فقد أصبح الوطن العربي، بكل أقطاره دون

استثناء، يواجه مشكلة حادة وسريعة التعاضم تتمثل في انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على المصادر الأجنبية، غير العربية، لسد احتياجاته المتنامية من سلع الغذاء الأساسية. ولا يوجد من حائل يمنع تحقيق هذا الهدف سوى وجود حد أدنى من التكامل الفعلي الصادق بين الأقطار العربية المختلفة. فالموارد الزراعية موجودة ومتوفرة بأكثر مما نحتاج (في السودان، مصر، سوريا، العراق، الجزائر، المغرب، واليمن الشمالي) ورأس المال اللازم موجود ومتوفر أيضاً. ويمكن أن يصبح الوطن العربي خلال سنوات قليلة، أن صدقت النية وأخلصت الجهود وخففت النزعات المحلية، ليس فقط مكتفياً ذاتياً في مجال إنتاج السلع الغذائية وإنما أيضاً مصدراً لها. ونعود ونؤكد بأن هذا الهدف لن يتحقق إلا في إطار تعاون دقيق بين الأقطار العربية تتفاعل من خلاله الموارد العربية الطبيعية والمالية بما يحقق المصالح المتبادلة والمتوازنة بين الأطراف المشاركة.

ومن الممكن أن تبدأ انطلاقة هذه المسيرة التنموية، لتوفير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لأقطار الوطن العربي، بالتحرك في اتجاهين متوازيين^(١١):

الاتجاه الأول: معالجة المعوقات التي حالت دون تنفيذ القرارات المتخذة بالفعل في هذا المجال، والتي حدثت من فاعلية المؤسسات القائمة، وتتضمن هذه المعوقات:

- (أ) معوقات تنفيذ برامج الأمن الغذائي (مثل التنظيمات الهيكلية الرئيسية).
- (ب) معوقات انسياب رؤوس الأموال العربية نحو مجالات الاستثمار الزراعي في الأقطار ذات الإمكانيات الزراعية.
- (ج) المعوقات الفنية والتقنية.

ويمكن أن تقوم المنظمات المختلفة للجامعة العربية، ذات العلاقة بالمساهمة والمبادرة في معالجة هذه المعوقات مع تحديد اختصاصات كل منظمة من خلال خطة عمل متكاملة.

الاتجاه الثاني: إعداد إطار قانوني وتنظيمي ثابت ومستمر يتحقق على ضوءه التكامل والتنسيق بين أطراف العمل العربي المشترك في المجال الزراعي.

أما بالنسبة للاستثمار في القطاع الصناعي في الوطن العربي فيجب أن يتركز نشاطه بحيث يعمل في اتجاه تنمية وتطوير الصناعات التحويلية بالحجم الذي يمكن تحقيق أقصى فائدة ممكنة، وتحقيق هذا الهدف يتطلب بالإضافة إلى توفير الأموال اللازمة، توفير الشروط المناسبة لقيام هذا النمط من المنشآت الصناعية، والعمل على توسيع رقعة السوق من خلال توحيد السوق العربية كما يتطلب أيضاً العمل بصبر وتصميم لتحقيق التوطين التكنولوجي وتنمية القاعدة العلمية والتقنية.

٢ - إن توجه معظم الاستثمارات العربية إلى الأسواق المالية الأجنبية وعزوفها عن طرق أبواب الفرص المتاحة في الأقطار العربية تحكمه مجموعة من الاعتبارات التي يتمثل

بعضها في عدم توفر الأمن والاستقرار ويتمثل البعض الآخر منها في عدم توفر الشروط المطلوبة. وقد يتطلب تصحيح هذا الوضع خلق سوق عربية مشتركة للأموال والاستثمارات وخلق مؤسسة عربية تقوم بتنظيم وتحديد ضمانات جزئية لبرامج الاستثمار في الأقطار العربية والأقطار النامية على أن تكون هذه الضمانات ملزمة لكل الأقطار بغض النظر عن هياكلها السياسية والاقتصادية.

٣ - ضرورة تجنب جميع أنواع المضاربة بشتى أشكالها سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو المستوى الدولي حتى لا تتكرر أزمة «سوق المناخ» التي حدثت في الكويت عام ١٩٨٢، وحتى نتفادى الوقوع في براثن المضاربات الدولية المتأمرة كما حدث في مضاربات الذهب خلال السنوات الأخيرة من السبعينات. ويمكن أن يساهم إنشاء سوق مالية عربية مشتركة في تحاشي تكرار مثل هذه الأحداث.

٤ - ضرورة إعداد دراسات جدوى لمجموعة منتقاة ومتنوعة من المشروعات الاستثمارية في شتى قطاعات اقتصادات الأقطار العربية لجذب وتشجيع وإقناع المستثمر العربي على الخوض في هذه المجالات الاستثمارية على أساس علمي سليم. وتحقيق هذا الهدف يتطلب إنشاء العديد من المؤسسات ومراكز الدراسات والأبحاث العربية التي تحدد وتدرس مجالات وقنوات الاستثمار وتقوم بإعداد دراسات الجدوى لمختلف المشروعات.

٥ - ضرورة العمل على توفير وتنمية وتطوير الكادر الإداري اللازم لإدارة المؤسسات والمشروعات المختلفة وفي مقدمتها المؤسسات المالية والنقدية حتى لا تدار الأموال والاستثمارات والمشروعات العربية من قبل الأجانب.

إن الفرصة التي سنحت لنا نحن العرب خلال العقد الماضي كانت حقاً فرصة نادرة وفريدة وربما لن يتكرر حدوث مثلها في المستقبل القريب والبعيد، ولكننا للأسف لم نطبق على هذه الفرصة بالنواجز ولم تستغلها بالحكمة المطلوبة وبالأسلوب الذي كان من الممكن أن يتبعه سلفنا الصالح الذي ترك لنا ثروة من الأحكام والتوصيات والأقوال المأثورة التي تحث على التأخي والترابط وحسن الجوار ومشاركة بعضنا البعض في السراء والضراء. ومع ذلك فإن هذه الفرصة لم تفلت تماماً من أيدينا وما زال لنا بها ممسك حتى الآن. ويمكن باتسامنا بالحكمة وإنكار الذات أن نصلح ما كان من أخطاء ونعوض ما فات، فالتوقعات المستقبلية للثمانينات ترى أن الفوائض البترولية لأقطار الأوبك ستزيد على ١١٥ بليون دولار، سيكون أغلبها من نصيب الأقطار العربية النفطية مثل الكويت والإمارات العربية، وأيضاً المملكة العربية السعودية ولكن بدرجة أقل للاعتقاد السائد بأن المملكة ستحتاج إلى معظم عوائدها النفطية لتنفيذ واستكمال برامجها التنموية المحلية الشاملة. وكل ما نود أن نراه يتحقق في هذه السنوات هو عدم صحة باقي التنبؤات الأجنبية التي تتوقع أن يستمر تفضيل العرب للولايات المتحدة الأميركية كمقر دائم لفوائضهم النفطية ويستمر اعتبارهم لها ألواح المأمونة

التي ستسعى إليها أموالهم بعيداً عن العالم المضطرب المحفوف بالمخاطر. ولن نستشهد مثلهم بقول أحد رجال البنوك العرب «كلما كثرت النماذج الماثلة لأفغانستان وإيران فإنك ستري أموالاً عربية أكثر في الولايات المتحدة الأميركية»^(١٢)، ولكننا بدلاً من ذلك سنعيد صياغة تساؤلنا السابق على النحو التالي: هل الأفضل للأموال العربية أن تعيش غريبة وتموت وحيدة دون عزاء في المنفى أو المهجر أم أن تعيش بكرامة أو تموت وحولها الكل يشارك في العزاء على أرض الوطن؟

الخلاصة وأهم الاستنتاجات

يمكن إيجاز أهم التصورات والاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة في البنود التالية:

١ - إن التوزيع الجغرافي والكمي للفوائض النفطية العربية، خلال العقد الماضي، يظهر بوضوح تركيز وتحيز هذا التوزيع لصالح الدول الصناعية الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، كما يظهر أيضاً مدى تدني نصيب الأقطار النامية والأقطار العربية ذات العجز، حيث أن حصة هذه الأقطار تقل عن نسبة ١٠٪ من حصة الدول الصناعية وفقاً للإحصائيات الرسمية المنشورة.

٢ - إن الدول الصناعية الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية كانت المستفيد الأكبر من التوزيع الهيكلي السابق للفوائض النقدية النفطية، كما أنها أفادت أيضاً من التوزيع النوعي لهذه الفوائض على الفرص الاستثمارية التي أتاحت لها في ظل القيود والشروط التي فرضت عليها، حيث أن هذا التوزيع النوعي ساعد في توفير سيولة نقدية للبنوك التجارية في الدول الصناعية (بسبب الودائع المصرفية)، وفي تخفيف عبء الدين العام والمساهمة فيه (بسبب شراء السندات الحكومية)، وأيضاً في توفير السيولة النقدية ورأس المال لبعض الشركات والمؤسسات التي كانت في أمس الحاجة إلى هذا النوع من المساعدة (بسبب شراء كل أو حصص من هذه الشركات).

٣ - ومن جهة أخرى فإن الأقطار العربية النفطية ذات الفائض عانت الكثير من جراء الواقع الفعلي للتوزيع الجغرافي والكمي والنوعي لاستثماراتها، ومن النتائج التي تجلت بوضوح من جراء هذا الواقع نذكر:

- انخفاض القيمة الحقيقية للفوائض بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار صرف العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي.
- تدني معدلات عوائد الاستثمارات المباشرة بسبب الأسعار أو التكلفة المرتفعة لأصول هذه الاستثمارات التي كانت عادة مغالى فيها، وبسبب ارتفاع الضرائب المختلفة على الدخول والأرباح.

- خسارة أموالاً طائلة بسبب السقوط في مستنقع المضاربات في سوق الذهب، ولا نستبعد وجود عنصر التآمر والتخطيط المسبق وراء هذه الأحداث.
- النظرة العدوانية وروح التعالي والتهكم التي ارتبطت بكل ما يتعلق بالاسم العربي والأموال العربية.
- عدم النجاح في تحقيق أية مكاسب سياسية تذكر مقابل تدوير هذه الفوائض في تلك الدول.

٤ - أما بالنسبة لدول العالم النامي بوجه عام وأقطار العالم العربي ذات العجز بوجه خاص فإنها شعرت بالأسى والأسف لعدم حصولها على المساعدة أو المساندة المالية الكافية التي كانت في أمس الحاجة إليها لتنمية اقتصاداتها مما اضطرها في الكثير من الأحيان إلى طرق أبواب البنوك التجارية في الدول الصناعية ومؤسساتها التمويلية للحصول على قروض مقابل معدلات فائدة مرتفعة للغاية في الوقت الذي كانت فيه هذه الأقطار على استعداد تام لمنح المستثمرين العرب كافة التسهيلات والضمانات فيما لو أبدوا استعداداً جاداً لاستثمار أموالهم في اقتصاداتها. ومع ذلك فإن مجموعة الدول النامية بمختلف اتجاهاتها لم تتردد في مد يد العون السياسي والأدبي للقضايا العربية في شتى المناسبات وفي مختلف المحافل الدولية.

٥ - على ضوء النتائج التي أفرزتها الممارسات الاستشارية للفوائض النفطية في السنوات الماضية. وعلى ضوء التوقعات التي تؤكد استمرار تحقيق فوائض مالية نفطية أخرى خلال الثمانينات، وعلى ضوء وجهات نظر واستنتاجات الباحثين وذوي الحكمة وأهل الخبرة من مسؤولين وغير مسؤولين عرب، فإن الطموحات العربية يمكن استشفافها من المقولة التالية: «إنه لمن الأفضل أن تعيش الأموال العربية بكرامة أو تموت على أرض الوطن بدلاً من أن تعيش غريبة وتموت وحيدة في المنفى».

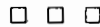
الهوامش

- (١) نقصد بالاستثمار العربي الخارجي استثمارات الأقطار العربية النفطية خارج حدودها المحلية.
- (٢) IMF: International Financial Statistics, Vol. 33, No. 5 (May 1980).
- (٣) مصدر بيانات الجدول هو: Chase Trade Information Corporation: Arab Investors, Vol. II, Page 189, New York 1981.
- (٤) هذه النسبة هي نسبة من إجمالي الأصول المتراكمة حتى عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٢٥٢ بليون دولار.
- (٥) Chase Trade Information Corporation: Arab Investors, Vol. I, Page 9. New York 1980. pp. 229-230.

- (٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٢. جدول ٦/١١ ص ٣٢٢.
- (٧) نفس المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (٨) لم تتأثر الكويت بوجه عام بآثار عملية المضاربة في الذهب لأن سياستها الاستثمارية العامة تركز دائماً على تجنب جميع أشكال المضاربة في الأسواق الخارجية.
- (٩) نود أن نؤكد أن الأمثلة والتوضيحات الواردة هي ترجمة حرفية لما ورد في المصدر التالي: Chase World Information Corporation, Volume 1, pp. 2-4.
- (نفس المصدر السابق).
- (١٠) نشر هذا الحديث ضمن مقابلة خاصة في تقرير «دينار» الذي يصدره البنك التجاري الكويتي - العدد الأول - المجلد الأول (١٩٨٠) ص ٣٦ - ٣٩.
- (١١) التقرير العربي الموحد - نفس المصدر السابق ص ٦١ - ٦٦.
- (١٢) (نفس المصدر السابق: Chase World Information Corporation, Volume I, Page 27).

المراجع

- (١) الدكتور برهان الدجاني: «مجالات التعاون الصناعي العربي»، دينار تقرير يصدره البنك التجاري الكويتي - العدد الأول - المجلد الأول (١٩٨٠)، ص ٥٥ - ٥٧.
- (٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٨٢.
- (٣) حكمت النشاشيبي: «تطوير دور سوق المال العربي» - دينار (نفس التقرير) - العدد الثاني - المجلد الأول (١٩٨١)، ص ٢٨ - ٣١.
- (٤) مقابلة خاصة مع سعادة عبدالرحمن سالم العتيقي والدكتور جوهانسن ويتفين (تلخيص ديفيد تونغ): «وجهتي نظر حول تدوير فوائض الأموال النفطية». دينار، تقرير يصدره البنك التجاري الكويتي - العدد الأول - المجلد الأول (١٩٨٠)، ص ٣٦ - ٣٩.
- (٥) الدكتور محمد سعيد النابلسي: «إدارة الفوائض النفطية في السبعينات». دينار (نفس التقرير السابق) العدد الثاني - المجلد الأول (١٩٨١) ص ١٠ - ١٣.
- (٦) Chase Trade Information Corporation, «Arab Investors, who They Are, what they Buy, and Where», Volume 1 and II. New York (1981).
- (٧) David H. Sambar. «PArab Investment Strategies». Arab Gulf Journal, Volume 1, No. 1. (October 1981). pp. 13-21.
- (٨) IMF, International Financial Statistics, Vol. 33, No. 5. (May 1980).



ARAB INVESTMENT ABROAD: HOW IT IS AND WHAT IT OUGHT TO BE

Zakaria A. Basha

As crude oil prices increased in the early 1970's, oil receipts of the major Arab producing countries rose sharply and continued increasing the years later. Since then, these countries — mainly the Arab Gulf countries — started to adopt an investment strategy which has been aimed to diversify the sources of income to reduce the dominance of the oil sector. But, with too much oil revenues in hand, and with limited domestic absorptive capacities, Arab investments (private and Governments) had to move outside the local frontiers and were engaged in various investment activities.

The main purpose of this study is to evaluate the present state of Arab investments abroad. This evaluation includes the factors affecting and directing these investments, the kind of investment activities involved and the proportional distribution of these investments among the different host countries.

Our study, also examines the degree of efficiency of these investments, how successful it is and what would be the future structure and distribution of these investments in order to maximize the benefits of Arab investors and the whole Arab World as well.